تفاصيل نهب (١٠ مليار) ريال صرفت لترتيبات انعقاد البرلمان في مأرب

عدن/ الأمناء/ خاص:

كشفت مصادر برلمانية عن خلافات كبيرة نشبت بين رئاسة مجلس النواب اليمني عقب استيلاء رئيس المجلس ومقربين منه على عشرة مليارات ريال يمني خصصتها الشرعية لما وصف بالإعداد لترتيبات عودة رئاسة وأعضاء البرلمان إلى اليمن وعقد جلسة في محافظة مأرب للمصادقة على حكومة المناصفة وبرنامجها الحكومي، وهو ما لم يتم حتى الآن رغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر منذ أداء الحكومة اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي.

وبحسب مصدر في الأمانة العامة لمجلس النواب اليمني ، فإن خلافات عاصفة بين رئيس البرلمان الشيخ سلطان البركاني واعضاء هيئة الرئاسة تهدد انجاح عقد الجلسة المزمع انعقادها في مدينة مأرب لمنح ثقة النواب للحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض برئاسة معين عبدالملك سعيد.

ولفت المصدر إلى أن الخلافات بسبب تصرف رئيس البرلمان الشيخ سلطان البركاني منفردا في صرف عشرة مليارات ريال يمني تم تخصيصها للإعداد والتحضير لعقد جلسة برلمانية لمنح الثقة لحكومة المناصفة.

وأشار المصدر إلى أن الخلافات بين رئيس مجلس النواب ونوابه الثلاثة من أعضاء هيئة الرئاسة تركز حول أربعة مليارات ريال يمني تم تحويلها من البنك المركزي اليمني بمأرب إلى بنكين تجاريين وفي حساب خاص باسم البركاني وهو ما أثار حفيظة نوابه ورفضهم وتسبب في خلافات عاصفة بين البركاني ونوابه.

ونوه المصدر إلى أن أعضاء هيئة الرئاسة معترضون ورافضون تصرف رئيس البرلمان وقيامه بتحويل خمسة مليارات ريال يمني من مخصصات جلسة الثقة إلى العملة الأميركية الدولار لتحويلها وصرفها للنواب الذين غالبيتهم الساحقة خارج اليمن لحضور الجلسة وفق آلية صرف اعتمدها البركاني ويرفضها نوابه، والذين يرفضون كذلك اعتماد البركاني مليار ريال كنفقات إعداد وتحضير وتجهيزات لوجستية ونثريات وغيرها للتهيئة للجلسة.

وأردف المصدر أن وجهات النظر متباينة وأن الخلاف على أشده وأن بوادر انعكاسه على الكتل والأعضاء قد تتسبب في أزمة متفاقمة تستوجب تدخل الرئيس وقادة الأحزاب والمكونات لاحتوائها في أقرب وقت.

يذكر أن الحكومة قد وجهت البنك المركزي اليمني عدن بتعزيز فرع البنك المركزي اليمني في مدينة مأرب بعشرة مليارات ريال يمني لمجلس النواب بهدف عقد جلسة منح الثقة للحكومة وبرنامجها.

أنباء عن إقالة المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن وتعيين هذه الشخصية بديلا عنه

عدن/ الأمناء/ خاص:

أفادت مصادر عاملة في شركة مصفاة عدن أن هناك توجه حكومي لتكليف نائب وزير النفط الدكتور سعيد الشماسي قائما بأعمال المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن في ظل تدهور الأوضاع التي تعيشها الشركة منذ سنوات.

وأوضحت المصادر بأن خلافات حادة نشبت بين متنفذين في الشرعية اليمنية الذين يسيطرون على ملف المشتقات النفطية على خلفية التحركات الأخيرة والملفات التي أثارتها تحركات محافظ العاصمة عدن لتصحيح مسار عمل إدارة مصافي عدن.

ويرى مراقبون ومتابعون للشأن اليمني بأن استمرار المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن محمد البكري المحسوب على المتنفذ العيسي بإدارة شؤون المصافي من محل إقامته في الأردن وللعام السادس على التوالي عبر خدمة "الواتس آب" يكشف مدى النفوذ والسيطرة على هذه الشركة، كما عدوه انتقاصا بحق الكوادر المؤهلة التي تعمل بصمت وتتعرض للتهميش والإقصاء والانتقاص من قدراتها.

الحكومة اليمنية تصرف ٥ مليار ريال من موارد عدن مرتبات لـ(٢٢ ألف)

الأمناء / خاص :

أعاد الكاتب أحمد سعيد كرامة موضوع مرتبات النازحين التي تصرفها الحكومة اليمنية منذ سنوات من موارد عدن للواجهة مجددا، ومعززا بوثيقة رسمية تؤكد ذلك.

وقال كرامة في منشور على صفحته في فيسبوك رصدته "الأمناء": "٥ مليار ريال يمني صرفت من موارد عدن المالية عبر وزارة المالية في عدن ٢٠١٩ م باسم نازحين من السلطة المحلية والمركزية لعدد ٣١٨٧٩ موظفا لشهري مارس وأبريل فقط ، علما بأن ٩٥٪ غير نازحين ، وأغلبهم في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي ، بينما نحن في الجنوب نبحث عن الرواتب والخدمات، علما بأن هذه المبالغ مستمرة حتى اليوم".

ويأتي منشور كرامة تزامنا مع ما تصرح به الحكومة اليمنية الحالية بشأن وجود أزمة مالية حادة في السيولة وشحة مواردها المالية، فضلا عن كونه جاء في الوقت الذي يشكو منتسبو الجيش والأمن الجنوبي من انقطاع مرتباتهم الشهرية منذ تسعة أشهر، بالإضافة إلى تدهور الخدمات الأساسية وانهيار الأوضاع المعيشية والاقتصادية في عدن وباقي المحافظات الجنوبية المحررة، بينما تتحجج الحكومة منذ وصولها إلى عدن بعدم وجود سيولة كافية وشح في الإيرادات المركزية والسيادية وعدم مقدرتها من الإيفاء بكافة التزاماتها.

كما تكشف الوثيقة عن حجم النهب الحكومي المنظم لموارد الدولة واستنزاف المال العام بدعوى الصرف لنازحين بينما معظمهم ليسوا كذلك، فضلا عن أن بعضهم يتواجد في مناطق سيطرة الحوثيين في واقعة يجب الوقوف أمامها بجدية وحزم وكشف ملابساتها والتحقيق فيها.

الأحمر يتوسط لحل نزاع العيسي ومحافظ شبوة على ميناء (قنا)

الأمناء / خاص :

أكدت مصادر مطلعة، احتدام الصراع بين مراكز نفوذ قيادات الشرعية المتواجدة في العاصمة السعودية (الرياض) والسلطات المحلية بشبوة حول إدارة ميناء "قنا" والاستحواذ على إيراداته، وهو الخلاف الذي كان قد كشفه الصحفي والسياسي اليمني المعروف جلال الشرعبي الخميس الماضي في تغريدة على صفحته تويتر.

وافتتح ميناء "قنا" رسمياً مطلع العام الجاري، ولا يخضع لإدارة أو إشراف وزارة النقل، كما تقوم سلطات المحافظة الموالية للإخوان بتصدير إنتاجها النفطي عبر الميناء التاريخي الواقع على البحر العربي.

وقالت المصادر إن نائب رئيس الجمهورية الفريق علي محسن الأحمر يقف على رأس الصراع المحتدم حالياً بين المحافظ محمد صالح بن عديو وتاجر النفط أحمد العيسي، المعين في منصب نائب مدير مكتب الرئاسة، مؤكدة أن الأحمر يسعى منذ أيام لاحتواء هذا الصراع.

وأضافت إن "حيثيات الصراع بدأت حول باخرة محملة بشحنة من مادة الديزل استوردتها سلطات شبوة لإمداد محطة الكهرباء خلال شهر رمضان المقبل، بعدما تعالت أصوات المواطنين في المحافظة مؤخراً جراء تزايد انقطاع التيار الكهربائي في ظل حديثهم عن وجود ميناء بالمحافظة".

ووفق المصادر فإن السفينة لم تصل إلى ميناء قنا كما كان مقرراً لها، موضحاً أنها اضطرت، وهي على بعد أميال، إلى تغيير وجهتها بسبب منع العيسي رسوها وتفريغ حمولتها في خزانات الميناء.

الحكومة تعجز عن سداد قيمة (١٠ ألف) طن من الديزل لكهرباء عدن

عدن / الأمناء / خاص :

مرة أخرى يوشك وقود محطات الكهرباء من الديزل على النفاد من محطات الكهرباء بالعاصمة عدن بعد أن تم تفريغ عشرة ألف طن الأسبوع الماضي من شركة حضرموت بعد وساطة قام بها المحافظ أحمد لملس .

وأفادت مصادر خاصة لـ"الأمناء" أن الحكومة التزمت بدفع المبلغ والديون السابقة للشركة والتاجر البسيري إلا أنه وحتى كتابة هذا الخبر لم تنفذ ما التزمت به بتسديد أي مبلغ مع بدء العد التنازلي لنفاد كمية الديزل للكهرباء بعدن .

وطبقا للمصادر فإن شركة حضرموت عبر التاجر البسيري لن تقوم بضخ أي كميات من الديزل لمحطات الكهرباء إلا بعد تسديد الحكومة للمديونيات السابقة للشركة .

ولزمت حكومة المناصفة الصمت تجاه مشكلة الكهرباء، حيث لم تقم باتخاذ أي إجراءات من شأنها تفادي دخول العاصمة عدن في ظلام دامس على الرغم من الوعود التي قطعها رئيس الحكومة معين عبدالملك لمحافظ العاصمة عدن أحمد لملس.

دعوة سعودية عاجلة للأطراف الموقعة على اتفاق الرياض والانتقالي يرد

الأمناء / خاص :

دعت المملكة العربية السعودية الأطراف الموقعة على اتفاق الرياض للاجتماع في الرياض لاستكمال تنفيذ بقية النقاط في اتفاق الرياض، مؤكدة أن تنفيذه ضمانة لتوحيد الصفوف.

وطالبت الخارجية السعودية في بيان لها أمس الأربعاء طرفي اتفاق الرياض للاستجابة العاجلة والاجتماع لاستكمال تنفيذ بقية نقاط الاتفاق، مؤكدة أن تنفيذه ضمانة لتوحيد الصفوف، وحقن الدماء ورأب الصدع، ودعم مسيرته لاستعادة دولته وأمنه، ويسهم في تكريس أمن واستقرار اليمن، ودعم جهود التوصل إلى حل سياسي شامل في اليمن.

وشددت على ضرورة منح حكومة المناصفة الفرصة الكاملة لخدمة المواطنين في ظل الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة الراهنة.

وفي أول رد على ذلك رحب المجلس الانتقالي الجنوبي بالدعوة الصادرة عن وزارة خارجية المملكة العربية السعودية الشقيقة، يوم الأربعاء ١٧ مارس ٢٠٢١م.

جاء ذلك في تصريح مقتضب نشره الناطق الرسمي للانتقالي علي الكثيري.

وثمن المجلس الانتقالي الجنوبي الحرص المشترك تجاه تثبيت الأمن والاستقرار في بلادنا، وضمان حياة كريمة للمواطنين كأولوية قصوى.

وأكد المجلس الانتقالي الجنوبي أهمية إكمال تنفيذ اتفاق الرياض بما في ذلك بدء مشاورات تشكيل الوفد التفاوضي المشترك المنصوص عليه في اتفاق الرياض والذي سيعنى بتفاهمات وقف إطلاق النار والملف الإنساني ومشاورات العملية السياسية، بما يضمن حقوق الشعب الجنوبي وتطلعاته الوطنية المشروعة .

الإخواني الحمادي يباشر مهامه وكيلا للداخلية من العاصمة عدن

عدن / الأمناء / خاص :

في خرق واضح لاتفاق الرياض الموقع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي وفي إطار مخطط أخونة وزارة الداخلية باشر القيادي الإخواني اللواء الركن عبدالحميد الحمادي، وكيل وزارة الداخلية لقطاع الموارد البشرية والمالية، مهام عمله وكيلا لوزارة الداخلية لقطاع الموارد البشرية والمالية من العاصمة عدن دون صدور أي قرار جمهوري، في خطوة عدها مراقبون خرقا واضحا لاتفاق الرياض .

وأوضحت مصادر "الأمناء" بأن منصب وكيل أول لوزارة الداخلية لقطاع الموارد البشرية والمالية هو أعلى منصب في الوزارة بعد الوزير وقد جرى إقحام الحمادي، وهو أحد أذرع حزب الإصلاح، بهذا المنصب خلفا للواء عبدالله يحيى جابر الردفاني الذي يعد من أكفى وأنزه قيادات وزارة الداخلية، ولم يصدر قرار جمهوري بإقالته.

وأوردت وكالة سبأ بنسختها الشرعية خبرًا عن ترأس وكيل وزارة الداخلية لقطاع الموارد البشرية والمالية اللواء الركن عبدالحميد الحمادي اجتماعا بالعاصمة عدن ناقش، استحقاقات الترقيات للضباط وتفعيل الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية وآلية تنفيذه وإعداد مصفوفة البيانات للوزارة .